الأنباء
السبت 23 يونيو 2012

أكد أن النتائج متوقعة ولن يسمح بـ "العبث فيها".. وشدد على عدم وجود خلاف مع القوات المسلحة

مرسي يتعهد بنواب للرئيس من خارج "الحرية والعدالة" وتشكيل حكومة ائتلافية والتمسك بـ"مدنية الدولة" حال فوزه

المرشح الرئاسي د. محمد مرسي في مؤتمره الصحافي (أ.ف.ب)

أكد المرشح الرئاسي د.محمد مرسي أمس على أهمية الشراكة الوطنية وتفعيل المشروع الوطني الجامع، مشيرا إلى تشكيل فريق رئاسي وحكومة إنقاذ وطني تضم كافة التيارات والطوائف إذا فاز بالرئاسة، مشددا على أن رئاسة الحكومة ستكون لشخصية وطنية مستقلة وجدد د.مرسي، تعهداته باختيار نواب للرئيس من خارج حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، كما أكد أن الحكومة المقبلة ستكون حكومة ائتلافية، كما أكد تمسكه بمدنية الدولة.

وقال خلال المؤتمر الذي عقده امس بأحد الفنادق: «أؤكد على ما أكدت عليه سلفا بأنه إذا كان رئيس الجمهورية من حزب الحرية والعدالة فلا يمكن أن يكون نواب الرئيس من حزب الحرية والعدالة، وأنا مستمر في تنفيذ تعهداتي التي التزمت بها أمام الشعب في حال فوزي بإذن الله، والحكومة ستكون حكومة ائتلافية موسعة من كل فئات وطوائف الشعب المصري، وأمامي الآن شخصيات وطنية مستقلة سيعلن عنها في حينها لرئاسة وزراء مصر».

وأكد مرسي رفضه للإعلان الدستوري المكمل، الذي أصدره المجلس العسكري، قائلا: «الإعلان الدستوري لا يمكن الموافقة عليه لأنه صدر في غيبة الشعب ولم يتم الاستفتاء عليه.. وهناك دستور جديد على وشك الصدور ولا داعي لإصدار إعلان دستوري مكمل».

وطالب مرسي في كلمته بالمحافظة على الوطن، قائلا إنه لا مجال لأي عنف على أرض مصر سوى ما يحدث على يد أتباع النظام السابق الذين يحاولون إضرام النيران في الوطن ولن ينجحوا أبدا.

وأكد مرسي رفضه للإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره المجلس العسكري، وقال إن الإعلان مرفوض وكذلك قرار حل البرلمان، والضبطية القضائية.

وأكد أنه لا خلاف فيما بينه والقوى السياسية المختلفة مع القوات المسلحة، معلنا في الوقت نفسه استمراره في موقفه لأنه يريد على حد قوله «الخير والاستقرار لمصر».

وقال مرسي إنه ينتظر إعلان نتائج الانتخابات من اللجنة العليا في أسرع وقت، مؤكدا أن ما أعلن من قبل حملته هو محاضر القضاة المشرفين على اللجان الانتخابية، وأن النتيجة النهائية متوقعة ومعروفة، ولن نسمح بالعبث فيها، أو العبث بالإرادة الشعبية، ورغبة الناخبين.

كما دعا مرسي، في المؤتمر الذي حضره عدد من رموز القوى الفكرية والثورية، وعلى رأسهم الإعلامي حمدي قنديل، ووائل قنديل المتحدث الرسمي لحزب الدستور، وأحمد ماهر المنسق العام لحركة 6 أبريل، والناشط السياسي وائل غنيم، ود.حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية، وآخرون من جموع الشعب المصري، بمختلف تياراته، إلى الاتحاد في مواجهة الظرف الراهن الذي تشهده مصر، مؤكدا أن اجتماعاته مع القوى السياسية انتهت إلى التمسك بمبادئ ثورة 25 يناير، ومدنية الدولة.

من جانبه، قال الإعلامي حمدي قنديل خلال المؤتمر الصحافي إن مجموعة من القوى الثورية التقت مع مرسي، حيث تناول الاجتماع الأزمة الراهنة في ضوء الخطوات التي اتخذها المجلس العسكري بدءا من «الضبطية القضائية» وتشكيل مجلس الدفاع الوطني وحل مجلس الشعب وإصدار إعلان دستوري ينتزع صلاحيات الرئيس القادم، وتأخير إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية.

وأضاف أن الجميع أعربوا في الاجتماع عن رفضهم لأي «تزوير» لإرادة الشعب ورفضهم لممارسات المجلس العسكري وما يجري حاليا من «تضليل» للرأي العام عبر وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة.

وقال إن الجميع اتفقوا على التأكيد على الشراكة والمشروع الوطني الذي يعبر عن أهداف الثورة وعن كافة أطياف مكونات المجتمع المصري، وأن يضم الفريق الرئاسي وحكومة الإنقاذ الوطني كافة التيارات ويكون رئيس هذه الحكومة شخصة وطنية مستقلة، وتكوين فريق إدارة أزمة يشمل رموزا وطنية للتعامل مع الواقع الحالي.

وذكر أن الاجتماع خلص إلى رفض الإعلان الدستوري المكمل الذي يؤسس لدولة عسكرية ويقلص صلاحيات الرئيس ويستحوذ على السلطة التشريعية ورفض القرار الذي اتخذه المجلس العسكري بحل البرلمان الممثل للإرادة الشعبية وقرار تشكيل مجلس الدفاع الوطني.

كما أكد الاجتماع على ضرورة العمل على تحقيق توازن في تشكيل اللجنة التأسيسية، والتزام الشفافية والوضوح مع الشعب في كل ما يستجد من قرارات سياسية، بحسب قنديل.

وقال الإعلامي الشهير: «نؤكد بوضوح على استمرار الضغط الشعبي السلمي في كل أرجاء الجمهورية حتى تتحقق مطالب الثورة المصرية وجميع مطالب المصريين».

قيادي بالحرية والعدالة: إعلان فوز شفيق يعني "ثورة ثانية"

القاهرة ـ د.ب.أ: حذر م.سعد الحسيني عضو المكتب التنفيذي لحزب «الحرية والعدالة» الذراع السياسية لجماعة «الإخوان المسلمين» في مصر من ثورة ثانية حال إعلان فوز الفريق أحمد شفيق رئيسا للبلاد في الانتخابات الرئاسية التي جرت جولتها الثانية السبت والأحد الماضيين وقال الحسيني، في تصريحات لصحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية أمس، «إعلان شفيق رئيسا يعني انقلابا مرعبا وتزويرا لإرادة المصريين ومصر كلها ستنتفض ضد هذه الجريمة التي سترتكب في حقها».

وأضاف «لا أتصور أن يقدم القائمون على الأمر في البلاد على هذه الجريمة الجديدة وهي إعلان فوز شفيق بعد أسبوع من الجرائم المتتالية في مقدمتها حل البرلمان والإعلان الدستوري المكمل».

وقال الحسيني، رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب المنحل، إن إعلان فوز شفيق سيؤدي إلى قلاقل لا تحمد عقباها وسيكون خيارا مفزعا للمجلس العسكري الحاكم بأن أوقع البلاد في براثن الفتن بسبب هذا الإجراء غير المسؤول».

وتساءل «أين الانتخابات التي جرت إذن؟ فليتم إعلانها ديكتاتورية صريحة وينتهي الأمر».

وحول القول ان تأجيل إعلان نتيجة الانتخابات مناورة من «العسكري» لقبول الجماعة بحل البرلمان والإعلان الدستوري المكمل، قال الحسيني «الأمر لا شك ينظر إليه بمنظار الريبة وللأسف الحالة المصرية تدعونا لتغليب سوء الظن أحيانا أو كثيرا لأن نتيجة فوز د.محمد مرسي مرشح جماعة الإخوان، والمستندات التي وقعها القضاة في 350 لجنة عامة موجودة في أيدي كل مصري وعشرات الجهات المستقلة أعلنتها».

وتابع «المؤكد لدينا أن مرسي هو الرئيس، فالأمر من ناحيتنا ومن ناحية الشعب منته وكل (التلكيكات والتعطيلات) بتأجيل النتيجة غير مبررة ومفضوحة».

وكانت حملة محمد مرسي مرشح الرئاسة عن حزب الحرية والعدالة أكدت فوز مرشحها في جولة الإعادة التي جرت أخيرا.

وذكرت الحملة ان مرشحهم حصل على 13 مليونا و238 ألفا و298 صوتا في الداخل والخارج بنسبة 52٪ من إجمالي الأصوات الصحيحة أما المرشح الفريق أحمد شفيق فقد حصل بحسب الأرقام التي أعلنها منسقو حملة مرسي، على 12 مليون و351 ألفا و184 صوتا، بنسبة 48٪.

وأكدت حملة شفيق فوز مرشحها المستقل أمام مرشح الاخوان.

في تقرير نشرته "اليوم السابع" أكد فوزه بعد نظر الطعون

مصادر: اللجنة العليا تعلن مرسي رئيساً غداً

نقلت «اليوم السابع» عن مصادر مطلعة ان اللجنة العليا للانتخابات انتهت من حساب الأصوات الخاصة بكل من د.محمد مرسي والفريق أحمد شفيق المرشحين في جولة الإعادة بانتخابات الرئاسة، وقاربت على فحص كل الطعون المقدمة من المرشحين، وان النتائج التي تم تجميعها تؤكد فوز د.محمد مرسي بفارق أصوات قليل عن منافسه الفريق أحمد شفيق قد لا يتجاوز الـ 0,50٪. وقالت المصادر من داخل اللجنة العليا للانتخابات انه في حالة عدم وجود أي مفاجآت في الطعون المقدمة، والتحقيق في بعض الوقائع، فسيتم غدا الاحد إعلان فوز محمد مرسي بمنصب الرئيس نهائيا.

وقالت «اليوم السابع» أيضا، إنه في حال استبعاد صناديق فإنها لن تؤدي الى تغيير جذري في فرق الاصوات بين المتنافسين، أو تقليل الفرق في الاصوات بين مرسي وشفيق.

وقد تركزت طعون الفريق شفيق في:

● وجود توجيهات داخل عدد من اللجان الانتخابية للتصويت لصالح مرسي، ومحاولات الدعاية السلبية ضد شفيق والتصويت للناخبين غير القادرين «ذوي الاحتياجات الخاصة» على نحو يتعارض مع إرادتهم.

● دفاتر لبطاقات التصويت مستخرجة مباشرة من المطابع الأميرية مسودة بالكامل لصالح محمد مرسي، وان اللجنة القانونية والحملة الانتخابية أثبتت بالادلة القاطعة تلك التجاوزات والمخالفات وقدمتها للجنة. وقالت انه تم الكشف عن 20 ألف بطاقة، وطالب باستبعاد مليون صوت لصالح محمد مرسي أو إعادة الانتخابات بالمحافظات أو على مستوى الجمهورية.

● تهديدات لبعض قرى الصعيد ضد الاقباط ومنع آلاف من التصويت.

فيما تركزت طعون مرسي في:

● الطعن على 122 لجنة فرعية وعامة في 9 محافظات: المنوفية، والقليوبية، والغربية، والبحيرة، وجنوب وشمال القاهرة، والشرقية والمنيا، والدقهلية، وكفر الشيخ، شابها مخالفات وعدد من بطاقات الاقتراع بالصناديق تزيد أو تقل على عدد الناخبين الحاضرين.

● مستندات عبارة عن بطاقات دوارة لصالح الفريق أحمد شفيق وكشف يشتمل على أسماء المجندين والمتوفين ومحاضر تم تحريرها لبعض الاشخاص لشراء الاصوات، ومحاضر أخرى ضد إداريين يوجهون الناخبين.

● قيام أشخاص بالتصويت بدلا من آخرين باستعمال بطاقاتهم الشخصية، وهو ما يعني حدوث حالة تزوير في تلك اللجان.

● أخطاء في رصد الأرقام، التي قامت بجمعها اللجان العامة من اللجان الفرعية، وهو ما أحدث فروقا كبيرة بين النتيجة التي أعلنت عنها اللجان الفرعية، بين ما رصدته اللجان العامة.

وأشارت اللجنة الى أن النتائج قد لا تحمل مفاجآت أخرى، وان الوقت المتبقي سيتم فيه حسم التحقيقات في قضية تسويد البطاقات الانتخابية من المطابع الأميرية، في حين يستند الاخوان الى تصريحات من داخل اللجنة العليا للانتخابات أكدت عدم وصول أي بطاقة مزورة للصناديق. وفي حالة عدم وجود أدلة على هذه الوقائع يتم استبعادها، إلا اذا كانت نتيجة التحقيقات تكشف عن وجود أدلة دامغة على هذا الأمر. أما النقطة الاخرى في الطعون فهي اتهامات غير موثقة بوجود تهديدات منعت قرى قبطية بكاملة من التصويت، وهو اتهام عام لا يوجد عليه دليل.

وعلمت «اليوم السابع» ان اللجنة العليا للانتخابات في حال عدم التحقق من أدلة الوقائع فستعلن النتائج فورا، وهي النتائج التي تشير الى فوز د.محمد مرسي بمنصب رئيس الجمهورية، بنسبة بسيطة. وهو ما ينفي ما تردد خلال الفترة الاخيرة حول اتجاه اللجنة للتزوير لشفيق، خاصة أن الطعون استبعدت أصواتا لكل من المرشحين.

وفي سياق متصل، كشفت مصادر أنه في حال أعلن محمد مرسي رئيسا، فسيقسم أمام المحكمة الدستورية العليا، طبقا للاعلان الدستوري المكمل، كما انه سيتسلم مهام منصبه في 30 يونيو، مع انتظار أن يدعو المجلس العسكري لانتخابات مجلس الشعب لاختيار أعضاء المجلس بعد تنفيذ قرار الحل من المحكمة الدستورية العليا.

بجاتو: الانتخابات لن تعاد حتى لو حكم القضاء

قال المستشار حاتم بجاتو، أمين عام اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، امس الاول، إن «محكمة القضاء الإداري إذا قضت بضرورة إعادة الانتخابات، فإنها لن تعاد لأن الإعلان الدستوري قضى بأنه لا يجوز الطعن على قرار اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة».

واضاف «بجاتو» في مقابلة مع قناة العربية الإخبارية، أنه «فيما يتعلق بالدعوى القضائية التي تطالب مجلس الوزراء والمجلس العسكري بوقف نتائج الانتخابات، نظرا لوجود عمليات تزوير شابت عملية التصويت، فإن المجلس العسكري ومجلس الوزراء ليس لهما علاقة بالانتخابات من قريب ولا من بعيد، والأمر خاص باللجنة طبقا لأحكام القانون، والافتراضات المتداولة في الشارع المصري لا تمت للواقع بصلة».

وحول إمكانية إعادة الانتخابات في بعض اللجان، أوضح «بجاتو» أن «هذا الأمر يتعلق بتقرير اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية»، نافيا في الوقت ذاته «ورود أخبار للجنة تتعلق بتسويد بطاقات الاقتراع».

وتابع قائلا: «ليس هناك موعد محدد لإعلان النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية، واللجنة العليا تبذل قصارى جهدها لإعلان النتيجة في أقرب وقت ممكن، لأن القضاة يصدرون أحكامهم وفقا للقانون، ولا ينظرون إلى التداعيات».

وأرجع أمين عام اللجنة العليا تأجيل موعد إعلان نتائج جولة الإعادة إلى عدة أسباب منها «تلقي اللجنة 440 طعنا من قبل المرشحين الثلاثاء الماضي، وطلب اللجنة لبعض الكشوف والأوراق التي تم التصويت بها، ليتم فحصها، وعلى ضوء ذلك سيتم عرض الأمر على اللجنة لتبدأ الفصل في الطعون، وبناء عليه سيتم إعلان النتيجة».

وأكد «بجاتو» أن «تأجيل النتيجة يرجع أيضا إلى فحص الطعون بشكل موضوعي وليس عشوائيا، ودور اللجنة هو إجلاء الحقيقة للشعب حتى تكون الانتخابات معبرة عن نبض الشارع، وامتثالا للقواعد القانونية وللتحقيقات القضائية المقررة».

المصريون يترقبون الرئيس: نحن "إيد واحدة" رغم اختلاف اختياراتنا

خلال ساعات قليلة سيعرف المصريون من هو رئيسهم القادم وهو أول رئيس باختيارهم في التاريخ، ويكفي أنه أول رئيس بعد ثورة 25 يناير التي أطاحت بالرئيس السابق حسني مبارك.

«الأنباء» صالت وجالت بالشارع المصري لتعرف اختيارات المصريين لرئيسهم القادم.

في البداية، التقينا طارق ابراهيم والذي تحدث قائلا: اخترت احمد شفيق طبعا لما له من خلفية سياسية ولأنه رجل عسكري ووزير الطيران السابق وكفاية انه عمل لنا أحلى مطار بالدنيا.

وعن عدم ترشحه للإخوان قال: لست خائفا من الإخوان انما لا أحب فيهم عدم صراحتهم واللف والدوران فهم شخصيات غير واضحة. وكفاية اننا اكتشفنا انهم هم من كان وراء موقعة الجمل وضرب المتظاهرين بالميدان.. فكيف أعطيهم صوتي؟

أما أحمد السيد ـ طالب ـ وقد كان يحمل صورة الشهيد خالد سعيد والذي كان الشرارة الأولى للثورة فقال: بصراحة رشحت في الجولة الأولى أبوالفتوح أما في جولة الإعادة فلم أشارك لظروف امتحانات الجامعة، لكني أتمنى نجاح مرسي طبعا، لأني على قناعة بأن الإخوان شركاء بالثورة.

ويشاركه الرأي علي والذي قال: انتخبت محمد مرسي لكن ليس حبا فيه انما لعدم رغبتي في عودة الفلول للسلطة مرة أخرى. والجماعة ممكن السيطرة عليها لكن شفيق سيبقى زي مبارك 30 سنة. وأنا شعاري «لا للفلول».

اما فادية فؤاد فلها رأي آخر حيث قالت: اخترت شفيق طبعا لأني أريد الاستقرار لمصر ولا نريد العودة للفوضى والمظاهرات بالميدان، ونفسنا نعيش بأمان واستقرار زي زمان وشفيق كفيل بأن يحقق حلمنا هذا فهو رجل المرحلة القادمة لما يمتلك من خبرة سياسية وأنا متفائلة فيه جدا، وأضافت: مرسي دكتور جامعة ولم يمارس السياسة بالتالي لا أحب ان يمسك البلد. وأنا واثقة من نجاح شفيق وطبعا الإخوان سيتظاهرون بالميدان كالعادة فأنا لا أحبهم لأنهم لا يؤمنون بالديموقراطية والحوار ولا يحترمون من يختلف معاهم بالرأي وحيولعوا البلد.

ونسمة حسين أكدت أن الفريق هو الوحيد الذي ينفع للرئاسة في الوقت الراهن ويسيطر على الانفلات الأمني والبلطجة ويعيد لنا الأمن والأمان.. لأنه سياسي محنك وعارف للبلد كويس، أما مرسي فليس لديه خبرة سياسية ولا يتقبل الرأي الآخر وسيجر البلد لنفق مظلم ويرجع مصر 100 سنة للوراء.

وأثناء إجراء جولة الإعادة في داخل لجنة الانتخابات التقينا علا حسين ـ طالبة بجامعة القاهرة ـ والتي أكدت بدورها: لقد حجبت صوتي وعلمت (×) على المرشحين لأني أخاف الاخوان ولا أثق بهم خاصة بعد ان تغلغلوا بالجامعة وفرضوا رأيهم على الطلبة بوجوب انتخاب مرسي للرئاسة، وفي الوقت نفسه انا مش عاوزة شفيق لأنه فلول وكنت أتمنى نجاح حمدين صباحي.

أما أم معاذ فقالت: لقد اخترت مرسي لكن ليس حبا به طبعا ولست مقتنعة به أصلا لكن زي مابيقولو (أحسن الوحشين) لأني ضد انتخاب شخص ينتمي للنظام السابق. وكفاية ان مرسي حيطبق شرع ربنا وعنده مرجعية اسلامية.

وياسر ايضا قال انتخبت محمد مرسي مش حبا فيه والله ورغم اني مختلف معاه تماما سياسيا لكنه افضل من شفيق لأني مختلف معاه جنائيا، وإحنا خلاص زهقنا من الحكم العسكري وعاوزين دولة مدنية وحكم مدني لأن الحكم العسكري ما ينفعش معانا.

أما ايمان رجب فاختلفت معاهم بالرأي اذ قالت: اخترت شفيق طبعا لأنه أحسن من مرسي وكفاية اننا انخدعنا من الإخوان مرة لما صدقناهم وانتخبناهم لمجلس الشعب وخدعونا وما عملوش لينا حاجة وخذلونا، وبصراحة انصدمنا منهم مرة وكفاية مش عاوزين ناس بياعين كلام.

وبالمصادفة التقينا الكاتب الصحافي صلاح محمود والذي قال ساخرا: أنا مع المثل اللي بقول (البس بلوفر 4 سنين ولا قفطان طول العمر) لذا لم أختر مرسي لأنه سيحكم مصر بأمر الجماعة ومرشد الإخوان وهو أصلا ليس شخصية قيادية تصلح لقيادة مصر. وأسلوب الاخوان غير نظيف لأنهم دايما بيحاربوا ويحقروا المعارض لهم، ويفترض لو انا شخص كفء ابرز كفاءتي مش زي ما بيعملوا كل يوم منشور جديد عن شفيق واتهامه بأنه فلول. ولو كان حازم اسماعيل امه أميركية فمرسي لديه ولدان يحملون الجنسية الأميركية. وكفاية ان الفريق شفيق شخصية قيادية وحيعدي بالبلد لبر الأمان ولو فرضنا انه اخطأ فالميدان موجود وحننزل.

وفجأة دخلت علينا (ام احمد) وقطعت حوارنا مؤكدة ان مصر ارض مباركة ومحروسة ومش مهم انتخب مين ويا رب ولي علينا الأصلح واحنا عاوزين الصالح لمصر وكفاية ان مصر ذكرت 4 مرات بالقرآن. والحمد لله رغم اختلافنا بالرأي حنبقى ايد وحدة مسلمين وأقباط وكفاية لما قامت الثورة الشباب وقفوا ايد واحدة وماتوا مع بعض وربنا يحفظ مصر.

وكانت لنا وقفة مع الصحافية سامية الجمل من جريدة «صوت الحرية» والتي أكدت قائلة: الفريق احمد شفيق رجل حكيم ومتربي على الالتزام ولم نسمع يوما عنه انه حرامي او مرتش ولم توجه له اي تهمة والمعروف عن العسكريين حب الوطن والتضحية وعمرهم ما هربوش من الميدان لأنهم شجعان. بالتالي سيادة الفريق عارف السياسة الخارجية وخطورة الموقف ومصر بحاجة لرجل حكيم يحكم مصر، وليس لرجل دين يحكم مصر بعيدا عن السياسة. ونحن على يقين بأن شفيق سيحكم بيد من حديد، واتهامه بأنه فلول اتهام سخيف فكل المصريين فلول ونحب النظام السابق ومتعاطفين مع الرئيس مبارك اللي حكمنا 30 سنه من غير ما يدخلنا حروب ولا اهدر دمنا 30 سنة امن وأمان واستقرار. ويبقى اختيار شفيق لأنه اختيار الأصلح وهو اختار الرئاسة ليس حبا بالكرسي انما حبا في مصر وكي يعيدها لبر الأمان.

ورفض سواق التاكسي كرم محمد الإدلاء بصوته وقال: كنت أتمنى عمرو موسى يفوز اما دلوقت مش حدي صوتي لحد لأن زي مابيقولو بالبلدي (محدش بيستاهل).

وجورج قال: ليس صوتي بل كل الأقباط صوتهم لشفيق لأنه يستاهل الرئاسة ولأننا كأقباط لا نثق بالإخوان وبنخاف منهم لأن معاهم مستقبل مصر مظلم ومجهول ولو غلطنا بزمن شفيق ممكن ننسجن اما مع مرسي فالتصفية الجسدية.

وأدهم يشاركه الرأي قائلا: الاخوان مكانهم المعتقلات مش كرسي الرئاسة واحنا كمصريين عمرنا ما حننسى ان السادات كان طيب معاهم وخرجهم من السجن وغدروا بيه وقتلوه. يبقى دول بالذمة ثقة ويتأمنوا على مصر، وكفاية انهم يتمولوا من قطر وأميركا ودول بلاد ما تحبش مصر ولا تتمنى لها الخير وربنا يحفظ مصر من الأطماع الخارجية.

الى هنا انتهت رحلتنا وتبقى النتيجة للصناديق الانتخابية.

● القاهرة ـ فوزية ابراهيم

سامية الجمل

فادية فؤاد

نسمة حسين

صلاح محمود

علا حسين

بوستر دعائي للمرشح الرئاسي د.محمد مرسي

الزميلة فوزية الابراهيم امام احد اعلانات المرشح أحمد شفيق

الأنباء
السبت 23 يونيو 2012

احتجاجاً على حل مجلس الشعب والإعلان الدستوري المكمل الذي أقره المجلس الأعلى للقوات المسلحة مؤخراً

«جمعة رد الشرعية»: التظاهرات الحاشدة تعود لميادين مصر والمجلس العسكري يحذر: سنواجه بحزم وبقوة الخارجين على القانون

مئات الآلاف يحتشدون في ميدان التحرير في جمعة «رد الشرعية» (أ.ب)

القاهرة - وكالات: أكد المجلس العسكري الأعلى أن سيادة القانون هي أساس الحكم في الدولة، وأنه يقف على مسافة واحدة من جميع القوى والأحزاب السياسية.

جاء ذلك في بيان أصدره المجلس العسكري بعد ظهر أمس في ضوء التطورات الراهنة التي تشهدها الساحة المصرية.

وشدد المجلس الأعلى للقوات المسلحة في بيانه على أنه على الجميع احترام مبادئ الشرعية، مؤكدا احترامه لحق التظاهر السلمي دون الاضرار بالمصالح العامة والخاصة.

كما شدد المجلس في هذا الصدد على مواجهة اي محاولات للإضرار بالمصالح العامة والخاصة بمنتهى الحزم والقوة بمعرفة اجهزة وقوات الشرطة والقوات المسلحة في اطار القانون.

وأكد المجلس الأعلى للقوات المسلحة على ضرورة احترام القضاء والأحكام التي تصدر منه مناشدا الجميع الحفاظ على امن واستقرار مصر.

وقال ان الاحكام التي تصدر عن القضاء تنفذ باسم الشعب ويكون الامتناع عن تنفيذها او تعطيل تنفيذها جريمة يعاقب عليها القانون.

وأوضح المجلس العسكري ان اصدار اعلان دستوري مكمل ضرورة فرضتها متطلبات ادارة شؤون البلاد في هذه المرحلة الحرجة.

وأشار الى ان المجلس العسكري حرص على التأكيد على هذه الثوابت نظرا لما تشهده الساحة الداخلية من حالة جدل واسع وقلق بشأن المستقبل في ظل جو من الشكوك والشائعات التي تضغط على الرأي العام، وقال ان استباق اعلان نتائج الانتخابات الرئاسية قبل اعلانها من الجهة المسؤولة عنها امر غير مبرر، وهو احد الاسباب الرئيسية للانقسام والارتباك السائد على الساحة السياسية.

وفيما يلي نص البيان الذي أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة «تشهد الساحة الداخلية حالة من الجدل الواسع والقلق بشأن المستقبل في ظل جو من الشكوك والشائعات التي تضغط على الرأي العام، ولذا نؤكد على الثوابت التالية:

● سيادة القانون أساس الحكم في الدولة تخضع للقانون واستقلال القضاء وحصانته ضمانان اساسيان لحماية الحقوق والحريات.

● إن الأحكام التي تصدر عن القضاء تنفذ باسم الشعب ويكون الامتناع عن تنفيذها او تعطيل تنفيذها جريمة يعاقب عليها القانون.

● القضاء المصري احد اعمدة الدولة التي يجب على الجميع احترامها تعبيرا عن مدى العمق الحضاري لشعب مصر العظيم.

● احترام الإرادة الشعبية وعدم الوصاية عليها وعدم السماح بالعبث بها بأي حال من الأحوال.

● وقوف المجلس الأعلى للقوات المسلحة على مسافة واحدة من كافة القوى والتيارات السياسية وعدم الانحياز لتيار او فئة ضد اخرى.

● احترام حق الجميع في التظاهر السلمي الذي يراعي المصالح العليا للبلاد.

● القوات المسلحة حريصة منذ تسلمها المسؤولية على تغليب ضبط النفس احتراما للحالة الثورية التي تسود البلاد لتجنب وقوع خسائر او اصابات باعتبارها جزءا من هذا الشعب الذي يمارس حقه في التعبير عن الرأي وعلى الجميع احترام مبادئ الشرعية تحسبا من مخاطر الخروج عليها.

● إن إصدار إعلان دستوري مكمل ضرورة فرضتها متطلبات إدارة شؤون البلاد خلال الفترة الحرجة الحالية من تاريخ امتنا، إن ما يصدر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يحكمه ادراكنا بمصلحة الوطن العليا دون اي مصالح اخرى.

● إن استباق اعلان نتائج الانتخابات الرئاسية قبل إعلانها من الجهة المسؤولة عنها امر غير مبرر وهو احد الأسباب الرئيسية للانقسام والارتباك السائد على الساحة السياسية.

● الحفاظ على هيبة مؤسسات الدولة هي مسؤولية وطنية للجميع باعتبار ان المساس بها امر يهدد الاستقرار والسلم والأمن القومي المصري.

● مواجهة اي محاولات للإضرار بالمصالح العامة والخاصة بمنتهى الحزم والقوة بمعرفة اجهزة الشرطة والقوات المسلحة في اطار القانون.

● ان المسؤولية الوطنية تقتضي من كافة القوى السياسية الفاعلة الحرص اثناء ممارستها على الالتزام بقواعد الممارسة الديموقراطية والشرعية والبعد عن فرض ممارسات قد تدفع البلاد لمخاطر يمكن تجنبها.

عاشت مصر أبية مصانة وحمى الله شعبها.

إلى ذلك تظاهر مئات الآلاف من المصريين في جمعة اطلق عليها «رد الشرعية» في ميادين عديدة اشهرها ميدان التحرير وسط القاهرة احتجاجا على حل مجلس الشعب (البرلمان) وعلى الإعلان الدستوري المكمل الذي أقره المجلس الأعلى للقوات المسلحة مؤخرا.

وتوافد عشرات الآلاف إلى ميدان التحرير منذ صباح امس غالبيتهم من المحافظات المجاورة للقاهرة وتم إغلاق جميع مداخل الميدان ومنع مرور السيارات فيما شكل البعض لجان للاطلاع على هويات الوافدين للمشاركة في المظاهرات وتفتيشهم ذاتيا.

ورفض المتظاهرون قرار المحكمة الدستورية العليا بحل مجلس الشعب (البرلمان) والإعلان الدستوري المكمل الذي أقره المجلس الأعلى للقوات المسلحة مؤخرا معتبرين أن من شأنه نزع صلاحيات رئيس الجمهورية المقبل.

وطالب المشاركون في المظاهرة بإعلان مرشح حزب «الحرية والعدالة» الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين د.محمد مرسي رئيسا لمصر وإلغاء الإعلان الدستوري المكمل واستمرار عمل الجمعية التأسيسية للدستور واستمرار مجلس الشعب.

وردد المتظاهرون وغالبيتهم من المنتمين للتيار الإسلامي السياسي بجناحيه (الإخوان المسلمين والسلفيين) هتافات «يسقط يسقط حكم العسكر» و«قول ما تخافشي العسكر لازم يمشي» و«الشعب يريد إسقاط المشير» في إشارة إلى المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة و«يا مرسي يا دكتور.. عايزين مصر تشوف النور».

كما نددوا بالمرشح المستقل للانتخابات الرئاسية أحمد شفيق معتبرين إياه مرشح المجلس العسكري ونظام الرئيس السابق حسني مبارك.

وفي المقابل عززت عناصر الجيش من تواجدها عند مداخل القاهرة مزودة بآليات عسكرية وانتشرت دوريات الأمن والجيش داخل القاهرة وعدد كبير من المحافظات.

وكان المنتمون لتيار الإسلام السياسي أعلنوا فجر أمس الأول اعتصاما مفتوحا في ميدان التحرير وسط القاهرة إلى حين تسليم السلطة إلى من اعتبروه «الرئيس المنتخب» د.محمد مرسي الذي يقولون إنه فاز بانتخابات رئاسة الجمهورية «وفقا للأرقام الرسمية».

واشنطن تؤكد على «الضرورة القصوى» لأن تعكس نتيجة الانتخابات المصرية إرادة الشعب

واشنطن - كونا: جدد مسؤولون أميركيون امس التأكيد على «الضرورة القصوى» لأن يحترم احصاء اصوات جولة الاعادة من انتخابات الرئاسة المصرية ارادة الشعب ونتائج الانتخابات.

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية فيكتوريا نولاند في مؤتمر صحافي «نتوقع من السلطات المصرية ان تمضي بأسرع وقت ممكن في الاعلان عن نتائج الانتخابات حتى يمكن للشعب المصري ان يكون لديه ثقة في النتائج ويمكنه المضي في تحوله الديموقراطي. لأن هناك عناصر أخرى يجب التعامل معها ايضا». وكانت اللجنة العامة للانتخابات الرئاسية في مصر قررت ارجاء اعلان نتيجة جولة الاعادة للانتخابات بين الفريق احمد شفيق آخر رئيس للوزراء تحت قيادة الرئيس السابق حسني مبارك ومرشح حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الاخوان المسلمين د.محمد مرسي لحين البت في الطعون المقدمة من الجانبين والبالغ عددها نحو 400 طعن. واضافت نولاند انه في حال عدم وفاء المجلس الاعلى للقوات المسلحة بالتزامه تجاه الشعب المصري فإنه «ستكون هناك عواقب».

واوضحت «ما نرغب في رؤيته هو رؤية اعلان نتيجة الانتخابات وان تكون ذات مصداقية وتمثل ارادة الشعب المصري».

واشارت الى ان المسؤولين الأميركيين يشعرون بالقلق لأنه اذا اعتقد الشعب المصري ان تصويته لم يحترم وان العملية الانتخابية لم تكن حرة ونزيهة بأكبر قدر ممكن فانه «يمكن ان تكون هناك مظاهر لعدم الرضا في مصر ولهذا نحث السلطات المصرية على ان تقوم بهذا بأسلوب ذي مصداقية يمنح الشعب المصري الثقة في ان تصويتهم منعكس في النتيجة المعلنة».

اسم الرئيس القادم مكتوب في تابوت تحت منزل شخص في الزيتون !

المشهد السياسي المتخبط وتأخر نتيجة الانتخابات جعلا بعض الاشخاص يلجأ الى الخزعبلات، فقد وزع شخص منشورات داخل عربات المترو تؤكد ان اسم رئيس مصر القادم مكتوب داخل تابوت مدفون تحت منزله، واطلق على هذا التابوت اسم «تابوت السكينة». وقال في المنشور ان هذا التابوت تبحث عنه اسرائيل منذ اختفائه من على سطح الارض بقدرة إلهية دون سبب، كما ان التابوت ليس اسطورة من الاساطير، بل وصفه بأنه «آية الهية منزلة من عرش الرحمن»، واعتبره الحقيقة المؤكدة في القرآن الكريم، بل ذكره المصطفى ﷺ في خمسة احاديث نبوية.

وأكد الشخص في المنشور انه علم بموضوع ومكان التابوت من خلال رؤيا جاءته وهو نائم، كما انه ارسل الى المفتي هذه الرؤيا، وان المفتي اكد صحتها، بل ابلغ مبارك بها، لكن مبارك طالبه بعدم الحديث عنها لحين الانتهاء من الانتخابات الرئاسية 2005.

ويؤكد صاحب المنشور ان هذا التابوت مكتوب به اسم الرئيس القادم وهو موجود تحت منزله بالزيتون والذي تحمله الملائكة بأمر الهي، والثابت بالقرار الرسمي رقم 166 بتاريخ 2011/4/10 لدى هيئة الآثار والنائب العام، على حد قوله.

جانب من التظاهرات في ميدان التحرير أمس (أ.ب)

«الإندبندنت»: الإخوان يشعرون بالندم الشديد على الدفع بمرشح في «الرئاسية»

غزة - دنيا الوطن: قالت صحيفة الاندبندنت البريطانية امس ان جماعة الاخوان المسلمين لابد أنها تشعر بالندم الشديد على اليوم الذي قررت فيه الدفع بمرشح لها في الانتخابات المصرية.

وأضافت الصحيفة ان الخيار الأفضل للجماعة كان يتمثل في المقاطعة وترك الرئيس المقبل بلا شرعية شعبية. وألقت الصحيفة باللوم على جماعة الإخوان المسلمين لأنها اختارت ان تبتعد عن التيارات والأحزاب السياسية والثورية التي شاركت في الانتفاضة الشعبية التي اطاحت بحكم الرئيس السابق حسني مبارك. وقالت الصحيفة ان الكرة الآن في ملعب المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر، إما أن يلجأ لإعلان مرشحه المفضل أحمد شفيق رئيسا، أو ان يعلن د.محمد مرسي مرشح الاخوان رئيسا لكن بلا صلاحيات.

إلى ذلك شهدت منطقة عزبة النخل الشرقية التابعة لدائرة المرج بشرق القاهرة اشتباكات بين انصار الفريق احمد شفيق وانصار د.محمد مرسي. وأفادت تقارير صحافية من المكان بأن الطرفين استخدموا في الاشتباكات الرصاص الحي ورصاص الخرطوش، ولم ترد انباء عن وقوع اصابات، ووقعت الاشتباكات على خلفية اعلان الفريق احمد شفيق فوزه بالانتخابات وهو ما ترتب عليه فرحة عارمة بين انصاره إلا ان الامر تطور مع رفض انصار الاخوان المسلمين لهذا الاعلان وسخروا من تصريحات شفيق التي لم تبن على مستند رسمي حسب قول انصار مرسي.